S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/942
15 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لزائير لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أحيل إليكم موقف جمهورية زائير بشأن قيام الأمم المتحدة بنشر قوة دولية في شرق زائير لعرضه على أعضاء مجلس الأمن.

وبهذه المناسبة، طُلِب مني أن أوضح أن حكومة زائير التي تتمسك بمبدأ العودة الطوعية للاجئين إلى بلدهم الأصلي، بشرط ألا يشكل ذلك خطرا على أمن الدولة المضيفة، تطلب الآن من المجتمع الدولي أن يشارك في إيجاد بلد ثالث يمكن أن يستضيف هؤلاء اللاجئين الذين لديهم أسباب تدعو لعدم العودة إلى بلدهم الأصلي.

وترى زائير أن جوهر الأزمة في شرق زائير تتمثل في "اللاجئ الرواندي أو البوروندي" وبالتالي يتحتم إيجاد حل لهذه المسألة بعودة هؤلاء اللاجئين أو مغادرتهم إلى أماكن أخرى حتى يتسنى أن تستعيد المنطقة هدوءها وأن تكرس جهودها لمهام التعمير الضخمة.

أكون ممتنا لو عملتم على إصدار هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لوكابو خابوجي نزاجي
القائم بالأعمال المؤقت
الوزير المفوض
الممثل الدائم المساعد

151196 151196 96-32181

9632181

مرفق

موقف حكومة زائير بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ من قيام الأمم المتحدة بنشر قوة دولية في شرق زائير

١ - نظرا إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يعتزم نشر قوة متعددة الجنسيات في شرق زائير لمواجهة جسامة الأزمة الإنسانية السائدة هناك والتي تشكل تهديدا للسلم والأمن في المنطقة (انظر القرار ١٠٧٨ (١٩٩٦) المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) فإنه يتعين التشاور رسميا مع حكومة جمهورية زائير بشأن تكوين هذه القوة وولايتها وكذلك التدابير اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن للأسباب التالية:

(أ) أولا، إن جمهورية زائير هي التي وقعت ضحية عدوان سافر من القوات المسلحة النظامية التابعة لرواندا وأوغندا وبوروندي التي انتهكت سلامتها الإقليمية وحدودها المعترف بها دوليا؛

(ب) ثانيا، إن جمهورية زائير هي التي قامت، تضامنا منها، باستقبال أكثر من ٢,٥ مليون من اللاجئين الروانديين في أراضيها، تشكل عودتهم إلى بلدهم الأصلي مشكلة في الوقت الحالي بسبب الحصار وسياسة الإبعاد والتطهير العرقي التي تمارسها دولة الجبهة الوطنية الرواندية.

٢ - نظرا لأنه لم تجر استشارة حكومة جمهورية زائير بشأن تكوين هذه القوة المتعددة الجنسيات فإنها تحتفظ بحقها باستبعاد كل دولة لا تسمح علاقتها بالمعتدين بأن تتخذ موقفا محايدا وكل بلد يتميز بموقف معاد تجاه زائير وأخيرا كل بلد رفع مواطنوه السلاح إلى جانب رواندا ضد زائير.

٣ - وفي هذا السياق تحتج حكومة زائير على إيفاد فريق من مخططي القوة المتعددة الجنسيات إلى كيغالي أو وجوده في كيغالي يوم الخميس ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

إذا كانت القوة المتعددة الجنسيات سيتم نشرها في زائير فلماذا يجري تخطيط وزعها في كيغالي؟

ترى حكومة جمهورية زائير أن هيئة أركان هذه القوة يجب أن تكون في زائير ويجب تخطيط نشر القوة المتعددة الجنسيات مع زائير وليس مع المعتدين على زائير.

٤ - فيما يتعلق بولاية القوة المتعددة الجنسيات ترى حكومة جمهورية زائير أنه لا ينبغي أن تكون ذات طابع إنساني، فقط بل أن تكون سياسية الطابع أيضا وأن تحظى بدعم عسكري، إذا لزم الأمر، لتغطية

جميع جوانب المشكلة والعمل على احترام الأحكام ذات الصلة من ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وميثاق الأمم المتحدة وبخاصة الفصل السابع من الميثاق.

يجب أن تتوفر لهذه القوة القدرة على التحرك وعلى الدفاع عن النفس، إذا اقتضى الأمر، ذلك حتى لا تجد نفسها محاصرة من المعتدين وشركائهم الذين قد يسعون بذلك إلى دعم مواقفهم على حساب المؤسسات القانونية في البلد، كما حدث في أماكن أخرى في مثل هذه الظروف.

٥ - من جهة أخرى وطيلة وجود القوة المتعددة الجنسيات يجب ملاحظة ما يلي:

(أ) يجب أن تكون الإدارة في شمال كيفو وجنوب كيفو زائيرية بما يتفق مع السيادة الوطنية ومبدأ حرمة الحدود؛

(ب) يجب أن تنظم ممرات إنسانية من أجل عودة جماعية للاجئين الروانديين والبوروندديين إلى بلدهم الأصلي، حيث ستوجه المساعدات الإنسانية المخصصة لهم. ويمكن ضمان مساعدة أساسية دنيا داخل هذه الممرات؛

(ج) يجب أن تعمل المنظمات غير الحكومية والوكالات الإنسانية تحت سلطة منسق العمليات الإنسانية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وفقا لمعايير واضحة ومحددة تتفق مع متطلبات السيادة ويتم الاتفاق عليها مع حكومة جمهورية زائير؛

(د) تطالب حكومة جمهورية زائير، بإلحاح من المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية المشتركة في توزيع المساعدات الإنسانية بالامتناع عن التعامل مع الإدارات غير الشرعية التي أنشأها المعتدون وشركاؤهم.

٦ - ولن تجري معالجة أية مسألة ذات صلة، لا سيما مسألة منح الجنسية، إذا أثيرت، مع الحكومة إلا بعد مغادرة اللاجئين وقوات العدوان الأجنبية، وذلك وفقا لدستور وقوانين جمهورية زائير.

٧ - نظرا لتغير السياق الذي نشأت في إطاره فكرة عقد مؤتمر إقليمي معنى السلام والأمن وهي الفكرة التي بادرت إليها وأيدتها زائير، قد يكون من المناسب أن يعاد التشاور، مسبقا، مع دول المنطقة بشأن هذه المسألة.

إن حكومة جمهورية زائير لا تعتزم الاشتراك في هذه المبادرة ما لم تلاحظ تطورا إيجابيا على أرض الواقع، بصفة خاصة فيما يتعلق بالعودة الجماعية للاجئين الروانديين والبوروندديين إلى بلدهم الأصلي وانسحاب جميع قوات العدوان من الأراضي الزائيرية.

وبقي أن نشير إلى أن مؤتمر قمة نيروبي لم يعتمد مبدأ عقد هذا المؤتمر في توصياتها.

(توقيع) جيرار كامندا وا كامندا
نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

- - - - -